Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/120411

The Media Ethics and Legislation in the Modern Digital Environment

K. K. Murad[1,], N. A. Aleessawi[2] and S. Makanai[3]*

[1]Faculty of Media, Middle East University, Amman, 11831, Jordan
[2]Researches and Studies Department, Association of Arab Universities, Amman, Jordan
[3]Faculty of Media, Middle East University, Amman, 11831, Jordan

Received: 2 Oct. 2022, Revised: 20 Oct. 2022, Accepted: 20 Nov. 2022.
Published online:1 Apr. 2023.

Abstract: The article aims to discover the media ethics and laws in the environment of digital communication platforms, the level of commitment to media publishing charters and laws, and to the impact of commitment on the individual and society. The article adopted the qualitative approach through analysis and comparison, using a study case of media ethics and laws in Jordan. To present objective perception and vision, the researchers used the semi-structured interview as a tool to collect data from five experts specialized in media and law about media ethics and legislation in the digital environment in Jordan. The article concluded that the new digital environment imposed a unique communicative reality that requires a set of ethical and legal controls and standards for publishing. It was also found that the level of application of digital publishing ethics is weak due to its subjection to moods. The communicative openness brought about by communication technology has caused many manifestations of disruption in the digital content. In Jordan, explicit legal articles have been developed to regulate and control digital publishing with regard to social networks and websites. Among the challenges facing the ethics and legislation of media and digital publishing: the challenge of willingness and desire, the challenge of knowledge, and the weakness of media education for individuals in dealing with publishing and digital content. Among the most prominent treatments referred to by media and law experts, is the promotion and encouragement of the importance of voluntarily applying professional ethics, and holding training courses for workers in various media, especially digital media.

Keywords: media ethics; digital environment; digital communication platforms; Social Responsibility; digital publishing.

*Corresponding author e-mail: kmurad@meu.edu.jo

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة

كامل خورشيد مراد[1]، نجم عبد خلف العيساوي[2]، سمر مكناي[3].

[1] كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن
[2] قسم الدراسات البحوث، اتحاد الجامعات العربية، عمّان، الأردن
[3] كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، الأردن.

ملخص الدراسة: هدف البحث لبيان واقع أخلاقيات الإعلام في بيئة منصات التواصل الرقمية في الأردن، ومستوى الالتزام بتلك المواثيق والقوانين في النشر الرقمي، وبيان تأثير مستوى الالتزام على الفرد والمجتمع. اعتمد البحث المنهج النوعي، بالتركيز على الحالة الأخلاقية والتشريعية الإعلامية في البيئة الرقمية في الأردن. استخدم الباحثون المقابلة شبه المنظمة أداة لجمع المعلومات والبيانات المناسبة للحصول على تصور ورؤية موضوعية من خمسة خبراء متخصصين في الإعلام والقانون من حول أخلاقيات وتشريعات الإعلام في البيئة الرقمية في الأردن. وتوصل البحث إلى أن البيئة الرقمية الجديدة، فرضت واقعاً اتصالياً فريداً يستلزم مجموعة ضوابط ومعايير أخلاقية وقانونية للنشر . كما تبين أن مستوى تطبيق أخلاقيات النشر الرقمي يتصف بالضعف بسبب خضوعها للمزاجية. وأن الانفتاح الاتصالي الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصال، تسبب بالكثير من مظاهر الاختلال في المحتوى الرقمي. وفي الأردن، وضعت مواد قانونية صريحة خاصة بتنظيم وضبط النشر الرقمي فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية. ومن التحديات التي تعترض أخلاقيات وتشريعات الإعلام والنشر الرقمي: تحدي الاستعداد والرغبة، وتحدي المعرفة، وضعف التربية الإعلامية للأفراد في التعامل مع النشر والمحتوى الرقمي. من أبرز المعالجات التي أشار إليها خبراء الإعلام والقانون، هو الترويج والتشجيع لأهمية تطبيق أخلاقيات المهنة طوعاً ، وعقد دورات تدريبية للعاملين في مختلف وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الرقمي.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الإعلام؛ البيئة الرقمية؛ منصات التواصل الرقمية؛ المسؤولية الاجتماعية؛ النشر الرقمي.

1. مقدمة Introduction:

لقد أفرزت الثورة الاتصالية الحديثة تأثيرات كبيرة في طبيعة الاتصال، وأساليبه، ومواده، والمحتوى المنشور عبر مختلف وسائل الإعلام، وصاحب هذه التأثيرات انعكاسات جوهرية على طبيعة الاستخدام والتوظيف، ومستوى الالتزام بأخلاقيات النشر ومواثيق الإعلام وقوانينه، مما انعكس على المجتمع بشكل ما، وأثر في أمنه، واستقراره، وقيمه، وروابطه الاجتماعية، ونشاطاته السياسية، والاقتصادية، وغيرها.

وتشكل أخلاقيات وقوانين الصحافة والإعلام أحد الأسس الرئيسة في مهنة الصحافة بمعنى ان نزاهة الإعلامي أمر رئيس في تزويد الجمهور بالوقائع والمعلومات والحقائق الضرورية لتشكيل الرأي العام، هذا الدور أساسي لكون الرأي العام هذا يشكل مصدر السلطات في الأنظمة الديمقراطية. ومنذ انبثاقها، ركزت الأخلاقيات والمواثيق على نزاهة الصحفي في نقل المعلومة كما هي، وبتجرد وتوزان، بعيداً عن العنصرية والفئوية، مع الحفاظ على المصلحة العامة، وتجنب الإساءة لأي شخص أو مؤسسة، أو تشويه سمعتهم خارج المهنية ومتطلبات المصداقية، والحرص على التفريق بين الرأي الشخصي والواقع فيما يتعلق بالأخبار، وفي حالة التعبير عن الرأي ينبغي الإشارة بوضوح إلى كونه رأياً شخصياً.

وفي قراءة استطلاعية أولية للجهود المحلية والدولية في ضبط النشر الإعلامي لاسيما في البيئة الرقمية، يتضح أن هناك جانبان يمثلان مساراً ضابطاً للنشر الرقمي، هما المواثيق الأخلاقية التي تعتمدها المؤسسات وتقرها النقابات، وتستحسنها منظمات المجتمع المدني، والهيئات الحقوقية، والشخصيات المؤثرة في المجتمع، والقوانين التي تقرها الدول لضبط عمل المؤسسات الإعلامية. ومع وجود هذه المواثيق والقوانين، زادت مسؤولية مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، وأصبحوا أمام ضرورة تفعيل المبادئ الأخلاقية لاسيما في المجتمعات الديمقراطية. إلا أن الواقع يشهد العديد من الاختلالات في الممارسة الإعلامية في الفضاءات الاتصالية المختلفة، وفي بعض الأحيان تحصل خروقات مقصودة، إذ إن بعض المستخدمين ينظرون إلى تلك الضوابط في شقها الأخلاقي تضييقاً في هامش حرية التعبير التي تمثل معيار التمييز بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، خاصة المواد القانونية التي تفرض العقوبات والغرامات على النشر الحر، في حين يرى قسم آخر أن المجتمع من حقه أن يحظى بإعلام صادق، ومحترم، فهل واكبت الأنظمة القانونية والمواثيق الأخلاقية في المنطقة العربية، هذا التغير؟ في هذا البحث، يقدم الباحثون رؤية نقدية تحليلية لواقع النشر الإعلامي من ناحية أخلاقية وقانونية، وما يترتب على ذلك من آثار وتحديات.

1.1 إشكالية البحث Problematic

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة نشر وسائل الإعلام لتفاصيل الكثير من الأحداث والقضايا التي تحدث في المجتمع الواحد، وفي حالة التنافس أو الخصومات والنزاعات، أو القضايا التي تحصل بين دولة ودولة، وشوهد أن عدداً من وسائل الإعلام ومنها وسائل الإعلام الرقمية لا تتردد في نشر مختلف المضامين التي يبدو أنها مخالفة لأخلاقيات الإعلام ومواثيقه، من جهة مساسها بحرمة الإنسان وخصوصيته، ومشاعره. وإلى جانب هذا، يوجد هناك مضامين على درجة عالية من الالتزام، إلا أن النشر غير الملتزم مهما كان له تأثيرات سلبية كبيرة في المجتمع.

وعلى المستوى العربي، حصلت العديد من الاختلالات المسجلة في الممارسة الإعلامية في الفضاءات الاتصالية الجديدة والتي أوجدت حاجة ملحة لأخلقة الممارسات الإعلامية وصحافة المواطن خاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات دون مراعاة أخلاقيات النشر، كما جاء في دراسة كريكط وبوزيان [1]. فأخلاقيات الإعلام وتشريعاته هو لتحديد ما يصح من النشر وضبطه وتعزيزه، وتجنب ما يضر الفرد والمجتمع، وهذا ما أشارت إليه دراسة [2]، خاصة أن المحتوى بدأ يتنامي بطريقة تقنية سريعة، بسبب التطور الهائل لبنية الخوارزميات الاتصالية[3] ، من هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة دراسة الواقع التطبيقي لمواثيق الإعلام والمواد القانونية، ومدى احترامها لحرية التعبير [4]، باعتبارها حجر الزاوية التي تمارس فيها حرية الرأي. من هنا يمكن صياغة إشكالية البحث بالسؤال التالي:

ما واقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة، وأبرز الآثار المترتبة على مستوى الالتزام، والتحديات التي تواجهها، والتعرف إلى أبرز المعالجات الممكنة والمناسبة لمواجهة الآثار السلبية وتفاديها؟

1.2 تساؤلات البحث Questions

يعالج البحث جوانب متعددة من واقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته، ويمكن التوصل إلى هذا الواقع من خلال الإجابة عن التساؤلات الاتية:

1. ما واقع تطبيق الأخلاقيات والتشريعات الإعلامية في البيئة الرقمية الحديثة؟
2. ما الآثار المترتبة على درجة التزام أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة؟

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

3. ما التحديات التي تعترض تطبيق أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة؟
4. ما المعالجات التي تتناسب لواقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة؟

1.3 أهداف البحث Aims

يهدف البحث إلى الكشف عن واقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة، والوقوف على أبرز الآثار المترتبة على مستوى الالتزام، والتحديات التي تواجهها، والتعرف إلى أبرز المعالجات الممكنة والمناسبة لمواجهة الآثار السلبية وتفاديها.

1.4 أهمية البحث Importance

من الناحية النظرية العلمية، فإن البحث يعالج موضوعاً غاية الأهمية، وله مساس بحياة الإنسان وكرامته وخصوصيته، ويقدم معالجة علمية للنشر غير الملتزم عبر البيئة الرقمية، فضلاً عن كون البحث يتناول تأثيرات عدم الالتزام بأخلاقيات الإعلام في النشر الرقمي عبر وسائل الاتصال الرقمية التي أضحت وسيلة متاحة لكل أفراد المجتمع دون استثناء، وهذا يمثل حجم التأثير والضرر، والحاجة الماسة إلى معالجة مثل هذه الموضوعات التي تمس قيم المجتمع وروابطه الإنسانية، ومراعاة مشاعره واحترام خصوصيته.
أما من الناحية العملية، فالبحث يقدم نتائج علمية يمكن أن تكون مادة ارتكازية في معالجة قضايا فعلية تعاني منها بعض المؤسسات والمجتمعات، وذلك من خلال تقديم تصور عملي لما ينبغي أن يكون عليه النشر في البيئة الرقمية، وآليات انضباطه، وآليات تفادي تأثيراته على الفرد والمجتمع والدولة. فالبحث بمثابة خطة عملية تستند إلى حقائق واقعية، وتجارب فعلية.

1.5 المفاهيم الإجرائية Terminology

- **أخلاقيات الإعلام:** مجموعة المعايير والقيم المرتبطة بمهن الصحافة والتي يلتزم بها الصحفيون في عملية استسقاء الأنباء ونشرها والتعليق عليها، وفي طرحهم لآرائهم وفي قياسهم بوظائف الصحافة المختلفة ولقد كان وضع دليل يتضمن هذه المعايير والأخلاقيات أو ميثاق شرف ضرورة يفرضها تطور الصحافة الحديثة [5]، وكمصطلح رديف للأخلاقيات أحياناً، المواثيق الإعلامية، وهي معايير مدونة لضبط سلوك العاملين الصحفي والأخلاقي في النشر والسلوك، مثل التزام المصداقية والموضوعية، والدفاع عن حرية الإعلام والصحافة، والاستقلالية والمحافظة على أمانة الكلمة، واحترام حقوق الآخرين، وحرياتهم، وخصوصياتهم [6].
- **أخلاقيات الإعلام الجديد:** مجموعة المعايير والقيم التي ينبغي الالتزام بها في عملية النشر والتفاعل في منصات التواصل الرقمية والمواقع الإلكترونية، والتي أتاحت للصحفيين ولغيرهم استخدامها وتوظيفها في النشر والتعليق وإبداء الآراء..
- **البيئة الرقمية:** هي الحالة الاتصالية لتكنولوجيا المعلومات عبر الإنترنت التي تكون فيها المعلومات والبيانات على الشكل الرقمي، والتي تتبنى تقنية المعلومات والاتصال، وتمثلها العديد من المواقع والشبكات والمنصات الاتصالية، مثل المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية.
- **النشر الرقمي:** وهو نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الإلكتروني، تستخدم فيه فنون وآليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافا إليها مهارات وآليات تقنية المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الإلكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي، لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني بسرعة [7].
- **منصات التواصل الرقمية:** يقصد بها منصات التواصل الاجتماعية، وتطبيقات الإعلام الرقمي، مثل الفيسبوك وتويتر والانستغرام، والواتساب، والتيليغرام....
- **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني أسس، مبادئ، ومعايير، تحديد اختيار الخبر وصياغته، ومدى مراعاة أخلاقيات النشر وتحمل المسؤولية المجتمعية، أو مجموعة المعايير المادية والذهنية التي على أساسها يتم تحويل الحدث إلى خبر صحفي [8].

2. المراجعة الأدبية Literature Review

2.1 نظرية الدراسة Theory

تعد نظرية المسؤولية الاجتماعية مرجعاً ملائماً لقياس مستوى الأداء المهني للعاملين في الإعلام، ومستخدمي وسائل الإعلام العامة والشخصية، فيما يتعلق بأخلاقيات الإعلام وتشريعاته، باعتبارها ولدت في الأصل لقياس مستوى التزام الصحافة بالمعايير المهنية. ويعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية في وسائل الإعلام تاريخياً إلى تقرير حرية الصحافة الأمريكية في عام (1947)، بعد تعرض نظرية الحرية للكثير من الملاحظات بعد الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وظهور قوى الاحتكار، واندفاع المشاريع نحو تحقيق المزيد من المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة لأفراد المجتمع [9].
وتعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع" [10]". كما وتعرف على أنها أيضاً: "الاهتمام بالصالح العام أو الاهتمام بحاجات المجتمع والعمل على سعادته عبر اتصاف الصحافة بسداد الرأي والدقة والعدل ومراعاة النواحي الأخلاقية والقيم" [5]. وللمسؤولية الاجتماعية ثلاثة عناصر رئيسة هي؛ الاهتمام، والفهم، والمشاركة [11].
وبحسب ماكفيل McQuail ، فإنه ينبغي على وسائل الإعلام الإسهام في التزامات معينة للمجتمع، من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن، وتجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية ، والامتناع عن توجيه أية إهانة إلى الأقليات، واحترام التعددية فيها وعليها أن تعكس تنوع الآراء وتحترم حق الرد، وهكذا فللمجتمع حق على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها[12] .

2.2 الدراسات السابقة

وفي سياق المسؤولية الاجتماعية، عالجت عدد من الدراسات السابقة جوانب معينة من المتطلبات الأخلاقية للنشر الإعلامي، فقد عالجت دراسة كريكط وبوزيان [1] دوافع أخلقة الممارسة الإعلامية في الوسائط الجديدة والمتطلبات الأخلاقية الأساسية الواجب توفرها في الممارسات الإعلامية في إطار ما يعرف بصحافة المواطن، وبالاعتماد على المنهج النوعي من خلال مقارنة أدبيات سابقة، وتحليلها، توصلت الدراسة إلى أن العديد من الاختلالات المسجلة

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

في الممارسة الإعلامية في الفضاءات الاتصالية الجديدة والتي أوجدت حاجة ملحة لأخلقة الممارسات الإعلامية وصحافة المواطن خاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات دون مراعاة أخلاقيات النشر، ودون اعتبار ما إذا كان الموضوع يحتاج للنشر وبشكل مسيء. وأوصت الدراسة بضرورة التأكد من صحة المعلومات قبل النشر لتفادي الأخبار الكاذبة والوقوع في الشائعات، وضرورة ذكر المصدر لتحقيق المصداقية، وتجنب الاعتداء على الخصوصية ونشر الاخبار القادحة والفاضحة التي تمس الحياة الشخصية للإنسان.

أماGarcía-Avilé [2] فقد تناول في مبحثه الابتكارات الصحفية في الغرف الاخبارية بين (2000-2020) في ضوء المعايير الاخلاقية. اعتمد البحث المنهج الاستنتاجي حول أخلاقيات الابتكار الصحفي استناداً على ثلاثة جوانب أساسية تشكل عملية صنع القرار المهني هي، أخلاقيات الأهداف، وأخلاقيات الإجراءات، وأخلاقيات القيم، بالاستنباط من رؤى عدد من الأبحاث السابقة[14] [13] ، [15] [16]، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ان الاخلاق هي محاولة تمييز للإجراء الصحيح وتحديد الاجراءات التي يمكن تبريرها لصالح الإفراد والمجتمع وأن مجالات استخدام الابتكارات المتعددة تسهم في توسيع نطاق التحديات الأخلاقية التي تنشأ من التقنيات الى ما هو أبعد بكثير من دائرة المشاكل المصغرة نسبيا التي تواجه الصحفيين أو محترفي الكمبيوتر وظهور بعض القضايا الناشئة عن استخدام البيانات الضخمة مثل المراقبة الوقائية أو استخدام الروبوتات من الاسلحة الفتاكة الى الروبوتات الجنسية، أو انها قد تساهم الابتكارات في وجود أخلاقيات تطبيقية تتمثل في بورصة دبي مثلاً.

وحول مسؤولية منصات التواصل الاجتماعي قدم Reisach دراسة كشف فيها عن تفعيل المبادئ الأخلاقية في سياقات النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، في ضوء المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادرة عن المفوضية الأوروبية، بقدر تعلقها بحماية المجتمعات الديمقراطية، وبالاعتماد على المنهج النوعي، وأداة الانعكاس النقدي في التأويل في العلوم الإنسانية ودراسة العلاقات بين التجربة الشخصية، توصلت الدراسة إلى انه المعلومات المستهدفة التي تم إنشاؤها بواسطة خوارزميات التعلم الآلي قد تنامت بشكل كبير في الوسائط الرقمية، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي (بشكل خاطئ) كأداة قوة من خلال تصفية المعلومات والمعلومات المستهدفة (الخاطئة) و / أو التلاعب بها. يمكن أن يحدث هذا بتنسيقات مختلفة مثل النص والصوت والفيديو، ويتضاعف من خلال برامج الروبوت الاجتماعية والتأثيرات الفيروسية. نظرًا لأن منصات الوسائط الاجتماعية الأمريكية تميل إلى فهم نفسها على أنها أدوات للآخرين، فإنها تُظهر عددًا قليلاً من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، لكنها لا تتحمل مسؤولية مجتمعية شاملة [3].

ومن الدراسات التي تناولت قياس مدى التزام الصحفيين بأخلاقيات مهنتهم، دراسة بقدوري [17] ، وهي دراسة مسحية للصحف الصادرة بمنطقة الغرب الجزائري، شملت 26 جريدة مكتوبة، من خلال منهج المسح الشامل لأفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم 131 مفردة. كشفت الدراسة أن 50.4% من المبحوثين يؤكدون أنهم يلتزمون دائما بميثاق أخلاقيات مهنتهم احتراما للقارئ الذي يريد من الجرائد تقديم خدمة عمومية صادقة، في حين يرى 87.8% من المبحوثين أن السبق الإعلامي لا يجيز أبدا للصحفي تجاوز أخلاقيات مهنته، فيما أظهرت نتائج الدراسة أن 39.7% من المبحوثين يؤكدون على وجود ميثاق لأخلاقيات العمل الصحفي داخل المؤسسات التي يعملون.

وفيما إذا كانت الأنظمة القانونية العربية تواكب للتطور الحاصل في المجال الإعلامي بعد انتقاله من الوسائل التقليدية إلى الوسائط الإلكترونية الحديثة، بينت دراسة الباحثين مزغيش وناتوري [4] أن الحرية الإعلامية هي حجر الزاوية التي تمارس فيها حرية الرأي والتعبير، ومعيار التمييز بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، لذلك صدرت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإعلانات العالمية التي تؤكد على ضرورة حماية الحرية الإعلامية وتكريسها في جميع دول العالم. وظهر أن معظم الدول العربية عملت على تقنين الحرية الإعلامية ودسترتها في قوانينها الأساسية وإحاطة الحرية بمجموعة من الضمانات والضوابط. كما تبين من خلال الدراسة أن مرونة الإعلام الإلكتروني وسهولة الولوج إليه هو الذي فرض على الدول وضع إطار قانوني لضبطه، والسيطرة عليه من خلال مجموعة من الضمانات والضوابط. أما الدول التي لم تصدر قانوناً خاصاً للإعلام الإلكتروني فقط أدرجت الإعلام الإلكتروني في خانة الصحافة التقليدية.

كما أجريت بعض الدراسات حول الضوابط المهنية للإعلام الجديد وواقع الصحافة الالكترونية العربية المليء بالتحولات، والذي يفرض وضع قواعد اخلاقية لكل المساهمة فيها ، واقرار مدونات سلوك تشمل كل اطراف المشاركين في انتاج مضامينا، وفي هذا السياق تحديداً، أكد الباحث بن مسعود [18] خلال دراسته الوصفية التحليلية أن الإعلام الإلكتروني يجب أن يستخدم قواعده الاساسية من الاخلاقيات التي تم إنضاجها في حقل الإعلام التقليدي بمحامله المختلفة المكتوبة، والمسموعة والمرئية، كما أن حقل الصحافة الالكترونية بات يفرض التفكير في منظومة أخلاقيات خاصة به تتفاعل مع التحولات المشار اليها، وان إقرار المسائلة الاعلامية التي تحقق التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع وحق الصحفي وحرية التعبير من خلال مجالس صحفية ولجان اعلامية مستقلة وذات مصداقية، قد يكون أحد دعائم اخلاقيات العمل الاعلامي في الصحف الالكترونية العربية، مع وجود دور القانون في تحسين جودة الصحافة.

ومن الدراسات التي تناولت جانباً تفصيلياً من المحتوى وعلاقته بضوابط النشر الرقمي وأخلاقياته، وانعكاسها على الفرد والمجتمع، دراسة تقدم بها الباحثان بورحلي و غزال [19]، والتي تناولا فيها جدلية حرية التعبير والمسؤولية الاجتماعية في نشر الصور الصادمة في وسائل الإعلام الرقمية بين القيمة الإخبارية وأخلاقيات المهنة الصحفية، والتي بينت أن نشر الصور الفظيعة يعد انحرافا عن أخلاقيات المهنة الصحفية، وانتهاكا لخصوصيات الأفراد كما قد يؤثر فيهم سلبيا ؛ وأكدت الباحثان بناء على نتائج دراستهما على ضرورة مراعاة المحددات الحقوقية والقانونية، والتوازن أثناء التعامل مع هذا النوع من الصور. كما بينت الدراسة أن نشر الصور الصادمة واستخدام الصور الفظيعة يعود إلى قيمتها الإخبارية في وسائل الإعلام، خاصة الرقمية منها لما توفره من خصائص حديثة.

2.3 المواثيق الأخلاقية في الإعلام

ظهر مفهوم أخلاقيات الصحافة في السويد في عام 1916 ثم في فرنسا عام 1918، ثم اعتبر هذا المفهوم من أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية [20]. وتعرف أخلاقيات العمل الإعلامي بأنها مجموعة من المبادئ والقيم المنظمة في العمل الإعلامي، وتعتمد على مجموعة منتقاة من المبادئ الموجهة للسلوك الأخلاقي، وهذه المبادئ مهمة للمؤسسات الإعلامية خاصة في اوقات الأزمات، وتستهدف هذه المبادئ تشكيل ذاتية المؤسسات الإعلامية او الجماعة المهنية. كما عرفها عبدالرحمن عزي بأنها" الحجة الأخلاقية في التمييز بين الخير والشر(أو بين الصح والخطأ) عند اتخاذ القرارات اليومية في إنتاج الرسالة الإعلامية، ومعرفياً تتعلق الأخلاق الإعلامية بالقيم السامية ذات المرجعية الحضارية، وتخص ضمير الفرد وشخصيته [21].

ومن أهم هذه المبادئ والقيم الأخلاقية للعمل الإعلامي هي الصدق في الحصول على ثقة الجمهور المتلقي، والتمسك بمبادئ الدقة في عرض الحقائق، وكذلك الحيادية والموضوعية، والدقة أثناء عملية نقل الأخبار، وألا يكون متحيزا لأي طرف من أطراف الموضوع الذي ينشره أو يبثه، وان يقوم بنقل الخبر والحدث والصورة كما هي. كما تنص الأخلاقيات على احترام حقوق الأشخاص وكرامتهم، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية في التغطيات، والتحرير، ولا يجوز استعمال اساليب الخداع، او التوريط، او التلاعب مثل (التسجيل او التصوير غير القانوني). فضلاً عن الحرص على توخي الدقة والإجادة، وتجنب الوقوع في الأخطاء المنهجية واللغوية أثناء عرض الحقائق والمعلومات .[22]

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

2.4 أخلاقيات الإعلام الرقمي .. الضرورة والحاجة

مع انبثاق الإعلام الرقمي، وتطور أشكال النشر والإعلام التي استحدثتها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة وأدخلت عليها تقنياتها المختلفة خاصة فيما تعلق بالملتيميديا والتحديث والسرعة واللامكانية واللاجماهيرية [18]، والمدونات أو شبكات التواصل الأخرى مثل تويتر وإنستغرام أو سناب شات وغيرها من المحامل التي يستغلها الناشطون في نشر الأخبار العاجلة بصورة مستمرة، قد زادت من المسؤولية الاجتماعية للشبكة العنكبوتية في النشر والتعبير أكثر من أي وقت مضى [23]. وصاحب هذا الانفتاح الاتصالي، الكثير من مظاهر الاختلال، والتي أشار إليها الدكتور فضيل دليو في محاضرته "أخلاقيات الإعلام.. مظاهر الاختلال ووسائل الحماية"، مؤكداً على السلبيات التي رافقت التواصل الاجتماعي عبر المنصات الرقمية مثل: لغة البذاءة والعنف واستغلال سلبية الجمهور، والتضليل الإعلامي الذي تمارسه الوسائل الإعلامية. مضيفا، أن التوظيف السياسي ومسألة المؤامرة والفساد وانتهاك الحياة الخاصة للمواطنين، خاصة المرأة والطفل باعتبارهما هدفين إعلاميين، هي مظاهر متجلية للاختلال.

من هنا أضحى النشر في البيئة الرقمية يواجه الكثير من الصعوبات في الوصول إلى أطـــر أو ضوابـــط مهنيـــة وأخلاقية وقانونيـــة، ولاسيما في الـــدول والمناطق التـــي عرفـت هـذا النـوع مـن الإعلام في فترة حديثـة نسـبيًا مقارنـة بـدول العالم المتقدم؛ حيث اسـتقرت فيهـا كل أشكال الإعلام الرقمي لاكتمال مقومـات مجتمـع المعلومات بهـا، وبلوغها مـا يمكـن أن نطلـق عليـه "مجتمـع المعرفة. وقد منـحت بعض القوانين النقابـات الحـق في التحقيـق مع الصحفيين الذين ينتهكـون مواثيق الشرف الصحفية، ومنحهـا حـق إصـدار العقوبـات الملائمة مـن دون اللجـوء إلى المحاكم والقضـاء [24]، كما في قانون تنظيم الصحافة المصري رقم(96) لسنة 1999. وتخضع المواقع الالكترونية الإخبارية للمواثيق الأخلاقية الخاصة بالمحامل الصحفية التقليدية، مع تكييف بسيط مراعاة لخصوصيات النشر الالكتروني، وتتولى المنظمات المهنية مثل نقابات الصحفيين مراقبة مدى احترام أعضائها لميثاقها الأخلاقي.

3. المنهجية Methodology

لأن الهدف من الدراسة هو الكشف عن واقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة، والوقوف على أبرز الآثار المترتبة على مستوى الالتزام، والتحديات التي تواجهها، والتعرف إلى أبرز المعالجات الممكنة والمناسبة لمواجهة الآثار السلبية وتفاديها، فإن المنهج النوعي هو الأنسب للإجابة عن أسئلة البحث. ركز البحث على دراسة الحالة الأخلاقية والتشريعية الإعلامية في البيئة الرقمية في الأردن. ولأن البحث تضمن عدداً من المواد القانونية، فقد تم استخدام المنهج النوعي، القائم على أدوات الاستقراء والتحليل، ومقارنة نتائج الدراسات السابقة، والاستشهاد بالتجارب والحالات الحاصلة، والاستناد إلى أخلاقيات الإعلام ومواثيقه المقرة، والقوانين المعتمدة في ضبط النشر الإعلامي.

3.1 أداة البحث Tool

استخدمت المقابلة أداة لجمع المعلومات والبيانات المناسبة للحصول على تصور ورؤية موضوعية حول أخلاقيات وتشريعات الإعلام في البيئة الرقمية في الأردن. تستخدم المقابلات على نطاق واسع من قبل الباحثين للمشاركة في تشكيل الرؤى وتفسير الأحداث وتحليلها مع من أجريت معهم المقابلات من خلال إعادة بناء تصورات الأحداث والتجارب المتعلقة بقضية معينة[25] ، وبناء على طبيعة البحث فقد تم اعتماد المقابلة شبه منظمة Semi-Structured ، وهي مقابلة تقوم على اللقاء المباشر مع المشاركين، وباستخدام أسئلة منتظمة تعد مسبقاً تجمع بين نوعين من التساؤلات؛ الموضوعية والمفتوحة، كما تم اختيار عينة متجانسة، لاسيما أن التجانس هو شرط المقابلات[26] التي تسعى للتحقق من موضوع مركزي. وقد تم تجنيد المشاركين باستخدام طريقة كرة الثلج. في نهاية كل مقابلة ، يسأل الباحثون عما إذا كان يمكن للمشارك الذي تمت مقابلته أن يوصي بخبير آخر للمشاركة في الدراسة. أجرى الباحثون خمس مقابلات شبه منظمة مع خبراء متخصصين في الإعلام والقانون من الأردن. وقدم جميع المشاركين موافقة كتابية أو شفهية للمشاركة في الدراسة، واستخدم الباحثون بروتوكول المقابلة، ولكنهم أضافوا أسئلة جديدة عند ظهور معلومات جديدة أثناء الحوار.

تكون بروتوكول المقابلة من أربعة أجزاء؛ ركز الجزء الأول على واقع تطبيق الأخلاقيات والتشريعات الإعلامية في البيئة الرقمية الحديثة، بينما الجزء الثاني، فقد ركز على الآثار المترتبة على درجة التزام أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة. أما الجزء الثالث، فقد خصص للحوار حول التحديات التي تعترض تطبيق أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة، وأخيراً الجزء الرابع، لتناول المعالجات التي تتناسب لواقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة. استغرقت كل مقابلة ما بين 30 دقيقة – ساعة و30 دقيقة، تم تدوين المقابلات جميعها، كان المؤمل الحصول على عدد أكبر من المقابلات، إلا أن أربع شخصيات تجاهلوا الطلبات اللاحقة لتحديد موعد مقابلة بعد الموافقة المبدئية على المشاركة في الدراسة.

3.2 تحليل البيانات Data Analysis

تم إجراء تحليل البيانات على مرحلتين أولاً، تم التوصل إلى الاستنتاجات الأولية والإبلاغ عنها بعد إجراء المقابلات. وفي المرحلة الثانية من جمع البيانات وتحليلها، اختبر الباحثون الاستنتاجات الأولية ووضعوا تفسيرات جديدة. ثم ربط الباحثون المفاهيم من البيانات ببعضها بعضاً وجمعوا الاتجاهات والأفكار في حبكة واحدة، كل حبكة تجيب عن تساؤل من تساؤلات البحث، وفي ضوء ذلك، تم استخدام العديد من الأساليب، بما في ذلك طرح الأسئلة وإجراء المقارنات والبحث عن تفسيرات منافسة واستكشاف معنى المواد القانونية ومدلولاتها العامة.

4. النتائج Results

4.1 واقع تطبيق أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في البيئة الرقمية الحديثة

ينظر عدد من الخبراء إلى أن التشريعات العربية في الإعلام أصبحت لا تواكب مستجدات الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصال [27]، وأصبحت حرية التعبير في تحد حقيقي أمام الأساليب الجديدة التي تفرضها بعض السلطات وسائل الاتصال في التقييد والمنع. وفي ظل تنوع الاتفاقيات والتشريعات والتوجيهات التي واكبت هذا التطور أصبح واضحاً بروز تقنين جديد للنشر الرقمي عبر مختلف وسائل التواصل التقليدية والإلكترونية، وفي ضوء ذلك ومنذ نهايات القرن العشرين ظهرت العديد من التوجيهات والتعليمات لضبط النشر الإلكتروني، مثل؛ التوجيه الإرشادي رقم: EC/46/95 الصادر عن البرلمان والمجلس الأوروبي بتاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول 1995، ومعاهدة المجلس الأوروبي، رقم 185، حول جرائم الفضاء السيبراني أو ما تسمى باتفاقية بودابست لتنظيم مجال الجرائم الإلكترونية بتاريخ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 [28]، والتوجيه الإرشادي EC/58/2002 الصادر عن البرلمان الأوروبي بتاريخ 12 يوليو/تموز 2002، والتوجيهات الإرشادية لمنظمة التجارة العالمية [29].

عالجت معظم دول العالم، قضية النشر في البيئة الرقمية الجديدة، ووضعت لذلك حزمة تعليمات ومواد قانونية لضبط النشر، خاصة بعد أن أصبحت المنصات الرقمية متاحة بشكل مجاني لجميع المستخدمين. وقد واكبت الدول العربية مسيرة تقنين تكنولوجيا الإعلام وضبط النشر الرقمي، مثل؛ القانون العربي النموذجي الموحَّد الذي صيغ عام 2004، ووثيقة البث الإذاعي والتلفزي العربية، الصادرة عام 2008 عن مؤتمر وزراء الإعلام العرب، وإصدار اتفاقية "الجريمة الإلكترونية العربية، التي تعد صدى لاتفاقية بودابست والتشريعات العربية الداخلية الخاصة بالجرائم الإلكترونية [30].

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

لقد وضعت الأردن مواد قانونية صريحة خاصة بتنظيم وضبط النشر الرقمي فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وكان من مزايا القانون الأردني الجديد ما يتعلق بالأساس بإحداث غرف قضائية متخصصة تتولى النظر في قضايا المطبوعات والنشر بشقيها الجزائي (جرائم النشر)، والمدني (دعوى التعويض المدني) [31]. ويصنف القانون الأردني، "المطبوعة الإلكترونية شخصية اعتبارية مثلها مثل سائر المطبوعات الدورية [30]. وفيما يتعلق بتشريعات بضبط النشر الرقمي، أكد الخبير الإعلامي الدكتور مروان شحادة أن الأردن أقرت تشريعات جديدة خاصة بتنظيم وضبط النشر الرقمي، وقد بين أن التشريعات شملت منصات التواصل الرقمية:

"يوجد في الأردن عدد تشريعات قانونية خاصة بتنظيم وضبط النشر الرقمي ترتبط بمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وسميت في القانون الذي شُرّع عام 2010 بقانون "جرائم أنظمة المعلومات"، حيث تضمنت المادة الثانية (2) من هذا القانون شمول تطبيقات الهواتف الذكية في نطاق الملاحقة القانونية، مثل الواتس أب، الفيس بوك، وتويتر، وتم إخضاع هذه التطبيقات للرقابة الأمنية والملاحقة القانونية".

وهذا ما أكد الخبير القانوني يحيى شقير(أيلول، 2021)، والذي أشار إلى أنواع من الضوابط بحسب البيئة الرقمية، سواء كانت تتعلق بمواقع إلكترونية مسجلة أو غير مسجلة، أو بشبكات تواصل اجتماعي، وبين أن التفريق بين الضوابط يعود إلى أداة النشر:

"فبحسب المادة 11 من قانون الجرائم الالكترونية رقم 27 لسنة 2015 "يعاقب كل من قام قصداً بإرسال، أو إعادة إرسال، أو نشر بيانات، أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) ألفي دينار... وهذه المادة تنطبق على النشر المخالف في شبكات التواصل الاجتماعي".

وقد شهدت أروقة المحاكم الأردنية العديد من قضايا التشهير وتهم تتعلق بخطاب الكراهية، وتم معاملة هذه المواقع أمام القانون على أساس أنها صحف تقليدية أو مواقع الكترونية ضمن المواد القانونية الخاصة بالنشر، كما أشار شحادة خلال المقابلة. وعد خالد القضاة إضافة المادة (11) إلى قانون الجرائم الإلكترونية، سابقة في قضايا النشر وحرية التعبير، كونه -أي القضاة- يرها تقييداً ومساساً بحرية التعبير، واعتبرها سبباً لاعتقال الكثير من أصحاب الراي والصحفيين، ويأسف لعدم تمييز القانون بين المواقع الإلكترونية والمؤسسات الإعلامية غير الرقمية:

"عندما جرى تعديل قانون الجرائم الإلكترونية الذي وجد أصلا يسمى قانون لحماية المعلومات وكان مؤقتاً، وتم اضافة المادة11، لتصبح هناك نصوص تشريعية تتحدث مباشرة عن النشر والضبط في قضايا النشر الإلكتروني فهي سابقة في قضايا النشر وحرية التعبير، وللأسف لم يميز هذا القانون بين المواقع الإلكترونية والمؤسسات الاعلامية وبين النشر في شبكات التواصل الاجتماعي ... وتم تطبيق قانون الجرائم الالكترونية وخاصة المادة 11 والتي بسببها تم توقيف واعتقال صحفيين ونشطاء والحبس والغرامات وكانت هذه المادة تدخل صريح في الاعلام الرقمي او شبكات التواصل الاجتماعي ".

ووافق مروان شحادة ما ذهب إليه القضاة في كون التعديلات المتعلقة بقانون الجرائم الإلكترونية، تقيد من حرية الرأي، بل وتخالف مواد الدستور التي كفلت حرية الرأي والتعبير:

" لا بد أن نشير إلى معظم التعديلات التي طالت قانوني "جرائم أنظمة المعلومات" و"قانون الجرائم الإلكترونية"، تتعارض مع المواد الواردة في الدستور الأردني والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وبخاصة المادتين (7) و (15) التي كفلتا حرية الرأي والتعبير، وحماية خصوصية المواطنين، التي لم توضح وتفصل وتفسر تلك التعديلات القانونية حدود صلاحية كلمة " على ألا تتعارض مع القوانين "، فهي كلمة مطاطة وصلاحيات الضابطة العدلية والقضاء غير مقيّدة".

كما عد مكرم الطراونة المادة (11) من قانون الجرائم الإلكترونية تحدياً "أمام العاملين في مجال النشر الرقمي، وبشكل مباشر، نظرا لتنظيم القانون مسائل فنية أكثر تخصصية".

وأشار بعض الخبراء مثل يحيى شقير إلى أن المواد القانونية التي تناولت موضوع النشر الرقمي المخالف، مثل المادة 15 قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015 ، وبما يشمل المشاركة والتدخل والتحريض عبر المواقع الإلكترونية، وعد القانون تلك المواقع وشبكات التواصل مطبوعة إعلامية يسري عليها ما يسري على المطبوعة والتي فسرها القانون نفسه بأنها كل وسيلة نشر دونت فيها المعاني او الكلمات او الافكار بأي طريقة من الطرق بما فيها الوسائل الالكترونية او الرقمية او التقنية:

"يتم تطبيق المادة 15 قانون الجرائم الإلكترونية رقم 27 لسنة 2015 على النشر في الحالات الأخرى (غير الذم أو القدح أو التحقير) والتي تنص على: كل من ارتكب أي جريمة معاقب عليها بموجب أي تشريع نافذ باستخدام الشبكة المعلوماتية أو أي نظام معلومات أو موقع الكتروني أو اشترك أو تدخل أو حرّض على ارتكابها، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في ذلك التشريع. وعد القانون المواقع الإخبارية الإلكترونية المرخصة والمسجلة في هيئة الإعلام؛ مطبوعة الكترونية حسب قانون المطبوعات والنشر (رقم 8 لسنة 1998)، المادة 49، بحسب الفقرة (أ) من هذه المادة التي نصت أنه تطبق عليه جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصحفية".

وإلى جانب تلك المواد القانونية الضابطة للنشر الرقمي، يرى خالد القضاة أن قانون حق الحصول على المعلومة في الأردن ولد مشوهاً، لكونه ظل حبيس الاستثناءات، والأحكام العرفية:

"يشير قانون حق الحصول الى تدفق المعلومات ومن ضمنها الرقمي سنة2009 وكان عليه تعديلات وكانت الاردن من اول الدول التي اصدرت هذا القانون، لكن هذا القانون للأسف ولد مشوها وتسللت الية الاحكام العرفية من خلال مشروعية من يطلب المعلومات وألية ارسالها وما يسمى الاستثناءات من طلب تلك المعلومات".

ويلتزم الصحفيون العاملون في المؤسسات الصحفية بالقوانين والمواثيق التي تضبط العمل الصحفي في المؤسسات التي تقع تحت إدارة أو إشراف ومتابعة الجهات الرسمية، أو نقابة الصحفيين، وفيما عد ذلك فلا تلزم تلك القوانين من لا ينتمي للنقابة أو المؤسسة الصحفية، خاصة أصحاب النشر في منصات الاتصال الرقمية، والذين لايخضعون للنقابات، أو لاينتمون لها، وإنما قد تطبق بشكل ودي طوعي، وهذا يعود إلى مزاج الصحفي أو الناشر، واتجاهه، وبالتالي فتطبيق المواثيق من الناحية العملية يعد ضعيفاً – كما قال يحيى شقير:

"بما أن قانون المطبوعات والنشر وقانون نقابة الصحفيين يحاسبان فقط الصحفي (عضو النقابة) والمطبوعات الواقعة تحت ولايتهما فهما ملزمان بتطبيق أخلاقيات المهنة كما وردت في القانونين وميثاق الشرف الصحفي الصادر عن النقابة، أما بقية وسائل النشر في البيئة الرقمية الحديثة فهي غير ملزمة بتطبيق هذه المواثيق إلزاماً قانونياً إنما قد يتم تطبيق بعض أحكام الأخلاقيات طوعاً كممارسة فضلى لكسب المصداقية وود الجمهور... ويمكن القول إن تطبيقها ضعيفاً".

كما يعزى ضعف تطبيق أخلاقيات النشر الرقمي إلى كونها تخضع للمزاج والابتزاز وعدم احترام خصوصيات الأديان، وغياب البيئة الحاضنة لتلك التشريعات والأخلاقيات، فهي ما تزال – كما أشار خالد القضاة- تراوح في مكانها، إذ يقول:

"تطبيق الاخلاقيات يا للأسف ما زالت تراوح مكانها لأنها خضعت للمزاج والابتزاز والتفسير الخاطئ ونقض الشخصيات العامة وعدم احترام خصوصية الاديان ولم يوجد لحد الان بيئة حاضنة لتطبيق الاخلاقيات في البيئة الرقمية "...

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وقد عزا القضاة سبب هذا التراخي في التطبيق إلى أن الحكومة لم تضع الحلول الجذرية، بل اكتفت بمعالجة الظاهر، واقتصرت في تطبيقها على الناشطين والصحفيين وحسب، وقد استثنت الحكومة الشخصيات الرسمية من الضوابط، خاصة فيما يتعلق بخطاب الكراهية:

" في مشاكل الشائعات وخطاب الكراهية لم تضع الحكومة حلول وذهبت باتجاه الظواهر المشاكل بدلا من الذهاب تجاه الاسباب التي أدت الى تلك المشاكل، المستهدفين من تلك الضوابط للأخلاقيات في البيئة الرقمية.... فالالتزام بالأخلاقيات لايقتصر على الناشطين والصحفيين، بل يجب ان ينقل الى الحكوميين والتصريحات الحكومية التي كانت تحتوي خطاب الكراهية والاخطاء الكثيرة التي ادت الى ردود فعل عكسية على شبكات التواصل الاجتماعي".

وأشار مكرم الطراونة إلى أن العديد من الصحفيين يفرطون بالجوانب الأخلاقية، مقابل تنافسهم على الحصول على مشاهدات وإعجابات أكبر من قبل المتابعين، وهذا يعزى إلى قلة معرفتهم، وضعف خبراتهم في مجال أخلاقيات النشر الرقمي:

"ونظرا للعدد الكبير الذي تشهده الساحة من المواقع الالكترونية والتنافس على رفع عديد القراء والمشاهدات والمشاركات للمحتوى الرقمي فأن هذا يكون على حساب الالتزام بالجوانب الاخلاقية، يفاقم منه تدني التدريب نظرا لتدني المعرفة والخبرات للعاملين في المجال الرقمي".

وعلى الرغم من وجود تشريعات دولية وأخلاقيات إعلامية عالمية، إلا أنه على المستوى المحلي (الأردن) لاتوجد صيغ مباشرة لمواد قانونية [دولية] تتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي، على الأقل لحد هذه اللحظة، وعادة ما تمثل مواثيق النقابات الصحفية والمؤسسات الإعلامية مراجع مناسبة للعاملين في الإعلام، والنشر الرقمي، كما أشار مكرم الطراونة؛

"يمكن القول إن ميثاق نقابة الصحفيين الأردنيين يمكن الانطلاق منه كأحد المواثيق التي يمكن بطريقة غير مباشرة أن تنطبق على عملية النشر الرقمي بالربط بين هذا الميثاق وقانون المطبوعات والنشر الذي ينص على الالتزام بالميثاق، علما أن القانون كما أشرنا سابقا ينطبق على المطبوعة الالكترونية".

وفي الاتجاه ذاته يؤكد الخبير القانوني يحيى شقير أنه لاتوجد مواثيق وتشريعات دولية خاصة بضبط النشر الرقمي معتمدة محلياً (في الأردن)، وإنما تعتمد المواثيق الأخلاقية المعتمدة من قبل هيئة الإعلام والتي تمثل المرجعية القانونية للمؤسسات الإعلامية والصحفية:

"لا توجد مواثيق أخلاقية (محلية أو دولية مقرة محليا)خاصة بضبط النشر الرقمي فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي، ولكن يتم تطبيق المواثيق الأخلاقية على المطبوعة الإلكترونية (المسجلة والمرخصة بهيئة الإعلام) ويطبق عليها ما يطبق على المطبوعة الصحفية ..، حيث تنص المادة (7 فقرة و)- الالتزام بأحكام ومبادئ ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن النقابــة. ولجنة شكاوى الإعلام المرئي والمسموع المشكلة بموجب المادة 4/ي من قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (26) لسنة 2015".

في حين أشار خالد القضاة إلى أنه مع وجود التشريعات والمواثيق الدولية لضبط العمل الإعلامي، يوجد الميثاق الصحفي والذي هو جزء من قانون المطبوعات والنشر الأردني، وهو يناسب النشر الرقمي، إلا أنه بحاجة إلى إعادة صياغة وتعديل ليناسب البيئة الرقمية:

"المواثيق هي موجودة في الميثاق الصحفي وهو جزء من قانون المطبوعات والنشر وأصبح بنوده 31 مادة ويوجد فيها إطار تشريعي واخلاقي في سياقاتها وتطبيقاته ممكن ان تشمل العمل الرقمي لكن تحتاج الى تعديل حتى تنسجم مع طبيعة النشر الرقمي ".

ومن الناحية العملية، يشير مروان شحادة إلى أن أكثر الملتزمين، هم الأكثر وعياً ومسؤولية:

إن الملتزمين بالأخلاقيات الإعلامية في البيئة الرقمية، هم الأشخاص الأكثر وعياً في التشريعات، والصحفيين الممارسين للعمل الصحفي بمهنية واحترافية، وكذلك الشخصيات العامة من المسؤولين الحكوميين والساسة، والنخب المثقفة، لأن مواقعهم الوظيفية وخلفياتهم العملية والعلمية تحتم عليهم الالتزام بتلك المعايير الأخلاقية، القانونية والعرفية".

4.2 تأثيرات أخلاقيات الإعلام في البيئة الرقمية الحديثة

تتسبب مخالفة أخلاقيات وتشريعات النشر بتداعيات خطيرة، ومؤثرة، وقد تنعكس على سمعة الدولة أو المجتمع أو الفرد. فضلاً عن أن عدد من المخالفات قد تسيء إلى الوشائج الاجتماعية، واللحمة الوطنية، والعلاقة بين الأفراد والمجموعات، لاسيما إذا تضمنت تجريحاً وتشهيراً، والتي قد تؤدي إلى رفع قضايا، وتدخل المحاكم. ومن الأمثلة التي حصلت في الأردن، كمثال على تفسير المحاكم لمعنى "تحري الحقيقة"، وبالتالي ردت الشكوى كما قال يحيى شقير؛

"حرك النائب العام في عمّان القضية رقم 1876/ 2012 ضد صحيفة "العرب اليوم" [32] بناء على كتاب رئاسة الوزراء الموجه لوزير العدل وذلك لنشر الصحيفة خبرا في عمود "كواليس" مفاده"ان كلفة زيارة رئيس الوزراء والوفد المرافق له الى جمهورية التشيك بلغت حوالي مليوني دينار(بينما الحقيقة أقل من ذلك)، وقد صدر قرار غرفة قضايا المطبوعات والنشر على أن "الهدف من نشر المقال تحقيق مصلحة عامة واجتماعية وليس مجرد التجريح والتشهير وان الخبر يناقش امرا من الامور الهامة الحيوية والتي تتعلق بالامور الاقتصادية وتحديدا الازمة المالية التي تعاني منها البلاد وهو يتعلق بالاستقرار السياسي للبلاد ....".

ووفقاً لمكرم الطراونة فقد استفاد الصحفيون من بعض القرائن القانونية في إصدار أحكام (وقف الملاحقة، البراءة، عدم المسؤولية)، المتمثلة بالدرجة الاولى باثبات حسن النية في حالة جرت ملاحقة الصحفي قضائيا، وهذا ينتج من خلال التزام الصحفي بعناصر تحري الحقيقة، والموضوعية، والنزاهة. وعلى غرار قضية الصحفي خالد محادين الذي برأته محكمة جزاء عمان من تهمة الذم والقدح بحق مجلس النواب، بعد نشره مقالا انتقد فيه المجلس. وقضت هيئة المحكمة بعدم وجود قضية، وعدم مسؤولية محادين عن التهم المنسوبة إليه. وكان محادين الكاتب بصحيفة الرأي حث الملك عبد الله الثاني في مقال نشر على موقع إلكتروني الشهر الماضي، على حل مجلس النواب بسبب ما قال إنه "امتيازات تمنح للنواب بشكل غير قانوني."

ومن جهة ثانية، ميز شحادة بين نوعين من المواثيق التي تتعلق بالنشر الرقمي، المواثيق الأخلاقية التي تضعها المؤسسات، والتشريعات القانونية التي تقرها الحكومة، مبيناً أن الصحفي أو المستخدم، في الغالب لايلتزم بالمواثيق في ظل الثورة الرقمية:

"إن مستخدمي شبكات وتطبيقات النشر الرقمي في الغالب لا يكترثون كثيراً للمواثيق الأخلاقية، ما شهدت ثورة المعلومات الرقمية حالة من الفوضى الاخلاقية، لأن كل مستخدم لتلك التطبيقات الرقمية يقوم بإنتاج المواد الإعلامية وإن كانت في غالبها لا تصدر عن صحفي مهني ومحترف، يقع في انحرافات تنتهك خصوصية الآخرين على مستوى الفرد والمجتمع وأحياناً الدول".

4.3 التحديات التي تعترض تطبيق أخلاقيات الإعلام في البيئة الرقمية الحديثة

يشير الواقع إلى مجموعة تحديات تعترض أخلاقيات وتشريعات الإعلام والنشر الرقمي على وجه الخصوص، ومن أبرز تلك التحديات، هو أن المراقبة والمحاسبة غالباً ما تطال أعضاء المؤسسات الإعلامية والمواقع الإلكترونية والمؤسسات المسجلة دون أن تطال النشر الرقمي خارج تلك المؤسسات، باستثناء حق التقاضي، وهذا ما أكده الخبير القانوني يحيى شقير قائلاً: "بما أنه لا توجد جهة تحاسب على خرق أخلاقيات المهنة في البيئة الرقمية إلا أن يكون مرتكب المخالفة صحفياً (أي عضوا في نقابة الصحفيين) أو أن تقع المخالفة في وسائل الإعلام المرئي والمسموع المرخصة في الأردن فيعني ذلك خروج ما ينشر على بقية وسائل الإعلام الرقمية عن المحاسبة إلا استخدام حق التقاضي للمتضرر". وإلى شيء قريب من ذلك، لفت عبدالكريم حيزاوي إلى إشكالية جوهرية في تعامل الأفراد مع الضوابط الأخلاقية والتشريعية، لكون المعايير الأخلاقية تخضع للإرادة الذاتية للشخص، في حين التشريعات تكون ملزمة برغبة أو

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

بدون رغبة:

"القواعد الأخلاقية تختلف بطبيعتها عن الضوابط القانونية وتبعا لذلك لا تدخل في مشمولات القضاء وبقية الهياكل الرقابية التابعة للدولة".

في حين أشار خالد القضاة إلى أن هناك تحدياً آخر يواجه تطبيق أخلاقيات الإعلام، يتمثل في ضعف الثقافة الإعلامية للأفراد في التعامل مع النشر والمحتوى الرقمي وحق الاستخدام، ومستوى إدراكهم لضوابط وأخلاقيات الإعلام. بينما عدّ مكرم الطراونة أن هناك أكثر من تحدٍ يواجه تطبيق المواثيق الأخلاقية في البيئة الرقمية، مثل:

- التحدي المعيشي؛ إذ إن الأولوية لجلب الاعلانات.، ورفع عديد المشاهدات والقراءات والمتصفحين.
- التحدي التشريعي؛ إذ إن القيود التي تفرضها القوانين تثير القلق أكثر من البحث عن الالتزام الاخلاقي.
- التحدي المتمثل بالسلطة التي تتجاهل تنظيم الاعلام وضمان المزيد من استقلاليته إلى فرض القيود التي تقوض حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة.
- التحدي المعرفي، المتمثل بتدني الخبرات، وقلة الخبراء المتخصصين في مجال التدريب الرقمي.
- تحدي الافصاح وانسياب المعلومات، فالسرية بقوانينها العديدة تمس بشكل مباشر بالنشر الرقمي وإهمال الالتزام بالأخلاقيات التي تفرض على الصحفي ضرورة مراعاة بعض الشروط في كيفية التعامل مع المصادر الصحفية.

أضف إلى ذلك فإن البيئة الرقمية وما تتسم به من مساحة كبيرة للتفاعلية، والاستخدام، مما فتح الباب أمام غير المتخصصين لاستخدامها، والنشر من خلالها، دون معرفة ضوابط النشر، وأخلاقياته، مما جعل هذه البيئة تبتعد عن الأنسنة باتجاه المكننة، وارتكاب انتهاكات كثيرة، قال مروان شحادة:

"من أهم التحديات التي تواجه الالتزام بتطبيق أخلاقيات الإعلام الرقمي، هو الكم الهائل لمستخدمي البيئة الرقمية من غير المتخصصين في المجال الإعلامي، والذين يفتقرون للخبرة المهنية والجهل القانوني، لذلك يقعون في انتهاكات وأخطاء مقصودة أحياناً وغير مقصودة في أحيان أخرى، وهذا ما سبب فوضى المكننة التي ابتعدت عن الأنسنة".

4.4 تعزيز تطبيق أخلاقيات الإعلام في البيئة الرقمية الحديثة

بعد أن أشرنا إلى مجموعة التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات وتشريعات ضبط النشر الإعلامي في البيئة الرقمية، ومن خلال الوصف السابق لواقع ومستوى التطبيق، أضحى مهماً أن نشير إلى جوانب التعزيز لمواجهة تلك التحديات، والارتقاء بمستوى تطبيق أخلاقيات الإعلام في البيئة الرقمية. ومن أبرز المعالجات التي أشار إليها خبراء الإعلام والقانون، هو الترويج والتشجيع، وقد بين يحيى شقير أن الترويج وبيان أهمية تطبيق تلك الأخلاقيات من أبرز ما يمكن تعزيز الالتزام بها، فذكر ضرورة الترويج :

"الأهمية تطبيق أخلاقيات المهنة طوعاً حتى لا يتم استغلال الخروقات لتشديد قوانين الإعلام. من خلال؛ عقد دورات تدريبية للعاملين في مختلف وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الرقمي، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على تبني مواثيق شرف داخلية للعاملين فيها، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على ايجاد جسم لتلقي شكاوى الجمهور حول خرق أخلاقيات المهنة، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على تعيين مدققين داخليين لتلقي شكاوى الجمهور حول خرق أخلاقيات المهنة".

بينما لفت خالد القضاة إلى ثلاث معالجات مهمة لتعزيز تطبيق مواثيق وتشريعات النشر الإعلامي في البيئة الرقمية، هي؛ ضرورة معالجة المشكلة من أساسها، لاسيما مشكلة الخلل في تدفق المعلومات، وخطاب الكراهية والشائعات في المجتمع، والتركيز على البحث في جذور المشكلة، مؤكداً على ضرورة حماية حق التعبير والحق بالنشر .... لكن هذه الحقوق يجب أن تكون منضبطة تسعى إلى الصالح العام وألا تلحق ضرراً بأي طرف آخر، ودعا القضاة إلى:

"ضرورة مراجعة البيئة التشريعية لضمان تحقيق عدالة وتكافؤ الفرص، لأن غياب العدالة وتكافؤ الفرص يعني بالضرورة [اتساع]خطاب الكراهية على شبكات التواصل الاجتماعي". وكذلك ضرورة التربية الإعلامية للأفراد، كونها "أحد الحلول الناجعة ويجب أن تكون هذه المادة أساسية في المدارس، ويجب أن تكون متطلباً جامعياً في الجامعات".

ووافقه في ذلك الكريم حيزاوي، إذ اقترح أن تكون هناك مادة لأخلاقيات الصحافة، يتم إقرارها في المراحل الدراسية المتقدمة:

"اعتماد مقاربة وقائية من خلال التكوين ودعم مادة أخلاقيات الصحافة في معاهد وكليات الإعلام وتطوير التربية الإعلامية لدى الجمهور وخاصة لدى فئات الشباب الأكثر استعمالا لشبكات التواصل الاجتماعي".

كما لفت مروان شحادة إلى ضرورة زيادة الوعي بأخلاقيات العمل الإعلامي والنشر الرقمي من خلال عقد دروات تدريبية، ونشرها لعموم مستخدمي البيئة الرقمية:

"علينا زيادة الوعي لأخلاقيات العمل الإعلامي وعقد دورات تدريبية تستهدف العاملين في المؤسسات الصحفية، وكذلك نشر بعض تلك الدورات لعموم مستخدمي البيئة الرقمية من شبكات وتطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن مواد إعلامية يسهل الوصول إليها ونشرها وتوزيعها".

كما دعا حيزاوي إلى تفعيل دور الرقابة والإشراف على المحتوى الرقمي، كونها تعد بيئة كبيرة للمسؤولية الاجتماعية، وهذا يستدعي أن يكون محتواها منضبطاً اجتماعياً، وملتزماً بضوابط أخلاقيات النشر:

" أن يصبح احترام الأخلاقيات في أيدي المشرفين على منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت محمول عليها المسؤولية الاجتماعية لتطهير المضامين التي تنشرها من الخطابات والصور المنافية للأخلاقيات المتعارف عليها دوليا".

كما يمكن لنقابات الصحفيين أن تقوم بدور فاعل أكثر من خلال رصد الانتهاكات الأخلاقية التي ترتكبها المؤسسات أو بعض الصحفيين، وإنهاء عضوية المخالف، وهذا ما أشار إليه عبدالكريم حيزاوي، إلا أن هذا يظل مقتصراً على من لديه عضوية في النقابة، بينما يظل من هو خارج النقابة بعيداً عن المراقبة والمتابعة، باستثناء التقاضي. ودعا حيزاوي إلى:

"إنشاء مجالس صحافة" على غرار عدد من الدول الأوربية، على أن تكون تلك المجالس منبثقة من "صلب المجتمع المدني تتولى مهمة المراقبة المدنية لعمل المؤسسات الإعلامية".

وفي هذا الصدد، يرى مكرم الطراونة أنه لابد من مراجعة التشريعات المتعلقة بالنشر الرقمي، وتخفيف القيود، وتنفيذ برامج تدريبية للمستخدمين:

"ضرورة إعادة النظر في التشريعات العديدة التي تفرض قيودا على النشر الرقمي، باتجاه تقليل هذه القيود، وتوحيدها في تشريع واحد، بالشراكة مع أصحاب المصالح والشركاء في الاعلام، وكذلك لابد من تنفيذ برامج تدريب متخصصة تستهدف فئات محددة في مجال النشر الرقمي".

5. المناقشة والاستنتاجات Discussion and Conclusions

5.1 الوصف Description

ظهر من خلال المراجعة النظرية ومجموع المقابلات التي أجراها الباحثون، أن البيئة الرقمية الجديدة، فرضت واقعاً اتصالياً فريداً يستلزم مجموعة ضوابط ومعايير أخلاقية وقانونية للنشر مع مراعاة خصوصيات النشر الالكتروني، وفي هذا الصدر أكدت دراسة بقدوري [17] التي بحثت في مستوى التزام

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الصحفيين في الغرب الجزائري بأخلاقيات مهنتهم، وتبين أن 50.4% من المبحوثين يؤكدون أنهم يلتزمون دائما بميثاق أخلاقيات مهنتهم احتراما للقارئ الذي يريد من الجرائد تقديم خدمة عمومية صادقة، في حين يرى 87.8% من المبحوثين أن السبق الإعلامي لا يجيز أبدا للصحفي تجاوز أخلاقيات مهنته، فيما أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن 39.7% من المبحوثين يؤكدون على وجود ميثاق لأخلاقيات العمل الصحفي داخل المؤسسات التي يعملون. كما تبين أن تطبيق أخلاقيات النشر الرقمي يتصف بالضعف بسبب خضوعها للمزاج والابتزاز وعدم احترام خصوصيات الأديان، وغياب البيئة الحاضنة لتلك التشريعات والأخلاقيات، وعدم وضع الحلول الجذرية. وإن العديد من الصحفيين يفرطون بالجوانب الأخلاقية، مقابل تنافسهم على الحصول على مشاهدات وإعجابات أكبر من قبل المتابعين، وهذا يعزى إلى قلة معرفتهم، وضعف خبراتهم في مجال أخلاقيات النشر الرقمي.

كما أظهر الحوار مع الخبراء والمختصين في الإعلام والقانون، أن الانفتاح الاتصالي الذي أحدثته تكنولوجيا الاتصال، تسبب بالكثير من مظاهر الاختلال في المحتوى الرقمي الذي ينشر عبر المدونات ومنصات التواصل الرقمية من خلال الدعاية والترويج للمشروعات والآراء، والتعبير الحر، والتعليقات، واستخدام لغة البذاءة والعنف واستغلال سلبية الجمهور، والتضليل الإعلامي، والتوظيف السياسي، وانتهاك الحياة الخاصة للمواطنين، وهذه الممارسات أوجدت حاجة ملحة إلى أخلقة الممارسات الإعلامية – كما أظهرت دراسة كريكط وبوزيان [1] أن العديد من الاختلالات المسجلة في الممارسة الإعلامية في الفضاءات الاتصالية الجديدة أوجدت حاجة ملحة لأخلقة الممارسات الإعلامية خاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات.

وفي الأردن، وضعت مواد قانونية صريحة خاصة بتنظيم وضبط النشر الرقمي فيما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وكان من مزايا القانون الأردني الجديد ما يتعلق بالأساس بإحداث غرف قضائية متخصصة تتولى النظر في قضايا المطبوعات والنشر الرقمي، وفرضت الغرامات المالية على المخالفين. واعتبر عدد من الخبراء أن فرض العقوبات على التعبير عن الرأي في الأردن تحت ذريعة الذم والقدح والتشهير، تقييداً لحرية النشر والتعبير، وأن قانون حق الحصول على المعلومة في الأردن ولد مشوهاً، لكونه ظل حبيس الاستثناءات، والأعراف، وأن القانون لم يميز بين المواقع الرقمية والمؤسسات غير الرقمية، وقد شملت المواد القانونية التي تناولت موضوع النشر الرقمي المخالف، المشاركة والتدخل والتحريض عبر المواقع الإلكترونية. وفيما يتعلق بحرية التعبير، فقد أشارت دراسة Mezghiche & Natouri [4] إلى أن الحرية الإعلامية هي حجر الزاوية التي تمارس فيها حرية الرأي والتعبير، ومعيار التمييز بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية، وكان هذا هو سبب انبثاق العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية الحرية الإعلامية في دول العالم.

ومن ناحية الواقع، يلتزم الصحفيون الأردنيون العاملون في المؤسسات الصحفية بالقوانين والمواثيق التي تضبط العمل الصحفي في المؤسسات التي تقع تحت إدارة أو إشراف ومتابعة الجهات الرسمية، أو نقابة الصحفيين، وفيما عد ذلك فلا تلزم تلك القوانين من لا ينتمي للنقابة أو المؤسسة الصحفية، خاصة أصحاب النشر في منصات الاتصال الرقمية، والذين لايخضعون للنقابات، أو لاينتمون لها، وإنما قد تطبق بشكل ودي طوعي، وهذا يعود إلى مزاج الصحفي أو الناشر، واتجاهه، وبالتالي فتطبيق المواثيق من الناحية العملية يعد ضعيفاً. وفي السياق ذاته، أشارت دراسة بن مسعود [18] إلى أن مجال البيئة الرقمية تفرض التفكير بمنظومة أخلاقيات خاصة مع آليات لتنظيم النشر ورصده، وتحقيق التوازن بين حق المجتمع أو الفرد وحق الصحفي بحرية التعبير من خلال مجالس صحفية مستقلة ذات مصداقية، لتكون أحد دعائم اخلاقيات العمل الاعلامي في البيئة الرقمية في الأردن والمنطقة العربية، فضلاً عن وجود القانون ودوره في تحسين جودة الصحافة.

5.2 الآثارEffects

تتسبب مخالفة أخلاقيات وتشريعات النشر بتداعيات خطيرة، ومؤثرة، وقد تنعكس على سمعة الدولة أو المجتمع أو الفرد. فضلاً عن أن عدد من المخالفات قد تسيء إلى الوشائج الاجتماعية، واللحمة الوطنية، والعلاقة بين الأفراد والمجموعات، لاسيما إذا تضمنت تجريحاً وتشهيراً، والتي قد تؤدي إلى رفع قضايا، وتدخل المحاكم. وقد استفاد الصحفيون من بعض القرائن القانونية في إصدار أحكام (وقف الملاحقة، البراءة، عدم المسؤولية)، المتمثلة بالدرجة الاولى بإثبات حسن النية في حالة جرت ملاحقة الصحفي قضائيا ، وهذا ينتج من خلال التزام الصحفي بعناصر تحري الحقيقة، والموضوعية، والنزاهة.

وفي هذا السياق أشار بورحلي وغزال في دراستهما إلى ضرورة مراعاة الضوابط الحقوقية والقانونية، والتوازن أثناء التعامل مع الصور الفظيعة في وسائل الإعلام الرقمية ، خاصة أن بعض الصور تتعارض وتتنافى تماما مع أخلاقيات النشر، وقد تتسبب بتأثيرات سلبية نفسية واجتماعية تتشكل عند الفرد بسبب التعرض لها [19].

ولعل من أبرز التداعيات السلبية للتحايل على أخلاقيات النشر الرقمي، هو تنامي التنميط والمعلومات المستهدفة التي تم إنشاؤها بواسطة خوارزميات التعلم الآلي بشكل كبير ، وكذلك أهميتها بالنسبة لعملية صنع القرار السياسي للمواطن، كما أشار Reisach [3] في دراسته، مؤكداً أنه في الوسائط الرقمية، يمكن التلاعب بالمحتوى الرقمي من خلال تصفية المعلومات المستهدفة باستخدام الذكاء الاصطناعي(بشكل خاطئ)، وهذا قد يحصل عبر الوسائط الرقمية.

5.3 التحديات Challenges

من أبرز التحديات التي تعترض أخلاقيات وتشريعات الإعلام والنشر الرقمي، هي:

- تحدي الاستعداد: ويتمثل بإشكالية مدى استعداد الأفراد للتعامل مع الضوابط الأخلاقية والتشريعية للنشر، خاصة في البيئة الرقمية، إذ ينظر إليها العديد من المستخدمين بأنها مجرد "تعليمات" ليست ضرورية، لكونها لم تفرض بقانون، وعقوبة، وبالتالي تخضع المعايير الأخلاقية للإرادة الذاتية للشخص، في حين التشريعات تكون ملزمة برغبة أو بدون رغبة.
- من التحديات المعرفية، هو تدني الخبرات، وقلة المتخصصين في مجال التدريب الرقمي، وكذلك ما يمكن أن يتسبب بضعف التربية الإعلامية للأفراد في التعامل مع النشر والمحتوى الرقمي وحق الاستخدام، ومستوى إدراكهم لضوابط وأخلاقيات الإعلام. فقد ينتج هذا الضعف ضمن مستويين: معرفي وفني، فالمعرفي يتعلق بإدراك المستخدم للمواثيق والقوانين الضابطة للنشر الرقمي، ويمكن الاطلاع عليها من مواقع النشر والمؤسسات والشبكات التي تعلن عن المدونات الأخلاقية، وكذلك المهارة المعرفية بالتحرير وحسن الصياغة. أما الجانب الفني، فهو يتعلق بمدى مواكبة المستخدم للتطور التقني في توظيف المحتوى، ومستوى معرفته بالتقنيات وكيفية النشر والياته، ومرفقاته، ومهارته في التفاعل من حيث التعليق والإعجاب والمشاركة، وأن هذه التقنيات فرضت أخلاقيات جديدة يجب مراعاتها، وفي هذا الصدد أشارت دراسةGarcia-Aviles [2] إلى أن مجالات استخدام الابتكارات المتعددة يسهم في توسيع نطاق التحديات الأخلاقية التي تنشأ من التقنيات الى ما هو أبعد من ذلك، وظهور بعض القضايا الناشئة عن استخدام البيانات الضخمة.
- التحدي التشريعي؛ والذي يتمثل بمستوى وكيفية المراقبة والمحاسبة، بعيداً عن الحد من حرية التعبير، أو التعرض للمستخدم بالاعتقال والتضييق ما لم يرتكب مخالفة صريحة وجنائية.
- التحدي المهني، ويتمثل بجانبين؛ الأول، جانب المحتوى ومصدر المعلومة، ويعني هذا كيفية تقديم المحتوى، وصياغته، ومضمونه، وموضوعيته، فضلاً عن مصدر المحتوى، وهذه لها علاقة مباشرة بأخلاقيات النشر الرقمي التي تفرض على الصحفي مراعاة شروط كيفية التعامل مع المحتوى والمصادر ، والجانب الثاني، يتعلق بالأولوية، ومنها التحدي المعيشي؛ إذ إن بعض المستخدمين والإعلاميين يقدمون أولوية جلب الإعلانات على المواثيق الأخلاقية، وبالتالي يحرص على رفع عدد المشاهدات والقراءات والمتصفحين، دون اعتبار لأخلاق النشر.

يستنتج الباحثون من جملة التحديات التي تواجه تطبيق المواثيق والتشريعات الإعلامية في البيئة الصحفية بشكل عام، ومنها الرقمية أن موضوع أخلاقيات

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الإعلام في المنطقة العربية لم يتحول إلى انشغال معرفي وقيمي – كما أشار أستاذ الحتمية القيمية الدكتور عبدالرحمن عزي- إلا باستثناءات محددة، وعزا ذلك إلى غياب نظرية أخلاقية إعلامية بالطرح الأكاديمي القيمي، إلا جهوداً قليلة. كما أشار عزي إلى تذبذب المرجعية الثقافية والأيديولوجية في المصفوفة اللغوية لأخلاقيات الإعلام، وغياب الفاعلية التطبيقية لها، وظل معظمها "حبراً على ورق" بسبب الضغوط السياسية وتأثير الرأسمال المادي، والاعتبارات الدولية في مقاربة الشأن الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري [21].

5.4 المعالجات Resolutions

ومن أبرز المعالجات التي أشار إليها خبراء الإعلام والقانون، هو:

- الترويج والتشجيع لأهمية تطبيق أخلاقيات المهنة طوعاً وعقد دورات تدريبية للعاملين في مختلف وسائل الإعلام وخاصة الإعلام الرقمي، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على تبني مواثيق شرف داخلية للعاملين فيها، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على ايجاد جسم لتلقي شكاوى الجمهور حول خرق أخلاقيات المهنة، وتشجيع وسائل الإعلام الرقمي على تعيين مدققين داخليين لتلقي شكاوى الجمهور حول خرق أخلاقيات المهنة.
- ضرورة معالجة مشكلة الخلل في تدفق المعلومات، وخطاب الكراهية والشائعات في المجتمع، وهذا يتسق وما تنص عليه المسؤولية الاجتماعية، التي تؤكد على وجوب التزام وسائل الإعلام المختلفة تجاه المجتمع بمجموعة معايير كالدقة والموضوعية والتوازن، وتجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية ، والامتناع عن توجيه أية إهانة إلى الأقليات، واحترام التعددية.
- التركيز على البحث في جذور المشكلة، وحماية " حق التعبير والنشر .... وضرورة مراجعة البيئة التشريعية بما يضمن تكافؤ الفرص والشعور بالعدل، وتقليل القيود التشريعية، وتوحيدها في تشريع واحد، بالشراكة مع أصحاب المصالح والشركاء في الاعلام، وكذلك لابد من تنفيذ برامج تدريب متخصصة تستهدف فئات محددة في مجال النشر الرقمي.
- تعزيز التربية الإعلامية للأفراد، وينبغي أن تكون متطلباً جامعياً في الجامعات، من خلال تدعيم مادة أخلاقيات الصحافة في معاهد وكليات الإعلام ، والعمل على تطوير التربية الإعلامية لدى الجمهور وخاصة لدى الشباب الأكثر استعمالا لشبكات التواصل الاجتماعي. وتمثل التربية الإعلامية الترجمة الحقيقية للشعور بالمسؤولية الاجتماعية من جميع الأطراف، والحرص على الاهتمام بالصالح العام، والعمل على سعادة المجتمع، من خلال عناصر المسؤولية الاجتماعية؛ الاهتمام، والفهم، والمشاركة.

6. الخاتمة

وفي الختام، فقد ظهر من خلال نتائج الدراسة الحالية ضعف التعاطي مع المستجدات الاتصالية، وأن معظم المواثيق تنبثق من قيم مجتمعية ودينية معتبرة، إلا أن الالتزام فيها يخضع لإرادة المستخدم أو الصحفي، في حين أن المواد القانونية في الأردن والعالم العربي وضعت محددات كثيرة للنشر الرقمي، وعدها بعض الخبراء بمثابة قيود لاتتناسب وحرية التعبير، وسمات الدول الديمقراطية، بينما تراها الحكومات بأنها حماية للفرد والمجتمع من انتهاك الخصوصية والتعدي على حقوقهم.

وعلى الجانب الآخر، فإن الانفتاح ومساحة حرية التعبير، أتاحت النشر للجميع، وبالتالي فبعض الناشرين والمغردين ليس لديهم خبرة في النشر كافية، وليس لديهم وعي بالضوابط الأخلاقية والقانونية، مما يؤدي إلى استخدام سيء للبيئة الرقمية قد تنعكس سلباً على المجتمع. وعليه أصبحت المواثيق الأخلاقية والقوانين على المحك، في كونها قادرة على ضبط النشر، أم لا، إلا أن المعضلة تبقى رهينة وعي المستخدم ومعرفته الكافية.

هذا يعني أن المواثيق والتشريعات الإعلامية في البيئة الرقمية في الأردن (وربما المنطقة العربية) لم يتحول إلى انشغال معرفي وقيمي بسبب غياب رؤية أخلاقية إعلامية منظمة، فضلاً عن التأثير السلبي للعلاقات الشخصية والأعراف في إضعاف التطبيق الواقعي لمواثيق الإعلام وأخلاقياته وتشريعاته. ولعل الأمر بحاجة إلى المزيد من التعريف والترويج بأهمية أخلاقيات الإعلام، خاصة مع النشر الرقمي الواسع، وتعزيز التربية الإعلامية، حفاظا على لحمة المجتمع، وقيم التعايش السلمي بين افراده. بناء على ما تقدم، يوصي البحث بإجراء المزيد من الدراسات النوعية على مدى التزام الأفراد المسؤولين بأخلاقيات الإعلام وتشريعاته، خلال نشرهم عبر حساباتهم في منصات التواصل الرقمية، سواء التي يديرونها بأنفسهم أو تلك التابعة لهم، لعرض أنشطتهم ومواقفهم.

7. شكر وامتنان Acknowledgement

المؤلفون ممتنون لجامعة الشرق الأوسط ، عمان- الأردن على الدعم المالي الممنوح لتغطية رسوم نشر هذا المقال . كما نشكر السادة الخبراء الذين استجابوا لتساؤلات الدراسة، وأثروا المحتوى البحثي في تكوين رؤية متكاملة عن إشكالية البحث، والمعالجات التي أشاروا إليها.

8. References

[1] A. Kriket and N. Bouzian, "Media practice in new media: the motives of moralisation and moral requirements," *Al Ihyaa Journal,* 21(28), 673-686, 2021.

[2] J. A. García-Avilés, "*An Inquiry into the Ethics of Innovation in Digital Journalism*," in News Media Innovation Reconsidered, Wiley, 2021, pp. 1-19.

[3] U. Reisach, "The responsibility of social media in times of societal and political manipulation," *European Journal of Operational Research,* 291(3), 906-917, 2021.

[4] W. Mezghiche and K. Natouri, "The Electronic Media as a new media practice model in Algeria – A comparative study on the status of the Arab media legal systems," *The Comparative Legal Studies Journal,* 7(1), 2505-2025, 2021.

[5] M. M. Hijab, *Media Dictionary*, Al Fajr for Publishing anf distribution, Cairo , 2004.

[6] S. Hamid, "*A reading in the ethics and principles of journalistic and media work,*" 28 March 2018. [Online]. Available: https://kitabat.com/2018/03/28/. [Accessed 5 November 2021].

[7] K. M. Ghazi, *The Arab electronic press: commitment and looseness in discourse and proposition*, Arab Press

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

Agency, Cairo, 2016.

[8] N. Al-Ayadi, *Basic principles in the culture of press news*, Algerian printing company, Algeria, 1994.

[9] M. Ismael, *Principles of communication science and theories of influence*, International House for Publishing and Distribution, Cairo, 2003.

[10] M. Husamulddine, *Social responsibility of the press*, The Egyptian Lebanese House, Cairo , 2003.

[11] S. A. Othman, *Ethical analysis of social responsibility*, Anglo-Egyptian Library, Cairo. 2010.

[12] D. McQuail, *Mass Communication Theory*, 5 ed., Vistaar Publication, NewDelhi, 2005.

[13] S. Ward and H. Wasserman, "Towards an open ethics: implications of new media platforms for global ethics discourse," *Journal of Mass Media Ethics,*4(25), 275–292, 2010.

[14] S. Ward, *Disrupting Journalism Ethics: Radical Change on the Frontier of Digital Media*, Routledge, London, 2018.

[15] D. Von der Pfordten, Five elements of normative ethics-a general theory of normative individualism, *Ethical Theory and Moral Practice,* 4(15), 449–471, 2012.

[16] C. Friend and J. Singer, *Online Journalism Ethics: Traditions and Transitions*, M.E. Sharpe , Armonk, NY, 2007.

[17] E. Bagdouri, Media practice in Algeria and the ethics of the journalistic profession - a survey study of newspapers issued in the western Algerian region," *Al-Rawaq for Social and Human Studies,*7(1), 534-556, 2021.

[18] A. M. B. Masoud, *The Arab paper press: the struggle for survival and the stakes of digitization*, Al Jazeera Center for Studies, 2016.

[19] W. Borhali and A. R. Ghazal, "Publishing shocking images in digital media between news value and journalistic ethics, the dialectic of freedom of expression and social responsibility," *International Journal of Social Communication,* 7(5), 85-100, 2020.

[20] Y. Baker, Ph*otojournalism ethics*, Egyptian Book House, Cairo, 2012.

[21] A. R. Azzi, *Theory of moral duty in media practice,* Mediterranean publishing house, Tunisia , 2016.

[22] H. Center, E*thics and principles of journalistic and media work,* HARDO Center for Supporting Digital Expression, Cairo, 2016.

[23] A. newspaper, *Arab blogs are a revolution against the taboos of the traditional pr*ess, 16 Feb. 2016. [Online]. Available: https://bit.ly/2DKPyI4. [Accessed 1 Oct. 2021].

[24] S. D. Al-Labban, *Professional, ethical and legal controls for new media, strategic visions,* 7 , 2014. [Online]. Available: https://bit.ly/2KxFnbf. [Accessed 2 , 10, 2021].

[25] W. L. Miller and B. F. Crabtree, *Depth interviewing*, in Doing Qualitative Research, 2 ed., California, Sage, 1999.

[26] J. Johnson, *In-depth interviewing*, in Handbook of Qualitative Research, Sage, California , 2002.

[27] S. Saleh, Media freedom in the Arab world and the challenges of the communication revolution, *Scientific Journal for Press Research,*1(2), 1-3 , 2010.

[28] A. A. K. Abdullah, *Information and Internet crimes "Cybercrime"*, Al-Halabi's human rights publications, Beirut, 2007.

[29] A. A. Bolin, *Legal protection of personal life in the field of informatics: a comparative study*, Al-Halabi's human rights publications, Beirut , pp. 304-308, 2009.

[30] A. Kareemi, *Legal regulation of the Arab electronic press: its contexts and objectives*, 15 May 2016. [Online]. Available: https://bit.ly/2IWl9qU. [Accessed 2 Nov. 2021].

[31] S. Ziyadeh, *Licensing of news sites, legal restrictions and structural distortions*, 3 November 2014. [Online]. Available: https://bit.ly/2qScDRt. [Accessed 2 Nov. 2021].

[32] J. News, *The judiciary acquits* , Al Arab Al Yom"," 18 feb 2013. [Online]. Available: https://jfranews.com.jo/article/55080. [Accessed 2 Nov. 2021].

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.